# الاستثناء من الاحوال في القرآن الكريم - دراسة نحوية في كتب المفسرين


## الدكتور: عناد مخلف مهبش

## جامعة الأنبار/ كلية التربية للعلوم الإنسانية


**The Exception of the Conditions in the Holy Koran-a Study in the books of Commentators.**


**Dr. Enad Mukhlif Mhabash Hassan Al-Heete**
**Al-Anbar University**
**College of Education for Human sciences**

## ملخص البحث

يُعدّ الاستثناء إخراج بعض من كل سواء أكان ما قبل أداة الاستثناء تمّ الكلام أم لم يتم إلا في الاستثناء المفرّغ، والمستثنى يأتي أحياناً من الاحوال العامّة، وهو تركيب فصيح في العربية، وهو كثير في القران الكريم، وقد يشترك في المعنى مع الحال لتغيره وارتباطه به، لذا كثر الخلاف فيه وبيان الآراء والاوجه النحوية المحتملة له، تبعاً لثقافة المفسر العلمية، وآرائه العقدية، إذ يجعل المفسر الاحتمالات كلها في الموضع الواحد؛ لأنّ المستثنى والحال يشتركان في العلامة الإعرابية وهي الفتحة، وممّا يزيد الخلاف أنّ متعلق الحال يكون مختلفاً، وقد يورد المفسر الاحتمالات كلها التي سبقته إمّا لغرض الجمع أو لردّ بعضها،وهذا سبب آخر في زيادة الآراء النحوية، وقد جاءت الآيات التي فيها هذا النوع متنوعة بين التشريع في الحرب أو قضايا الحدود، ووصايا عامة.

Exception is the output of some of each, whether before the exception tool was spoken or not only in the exempt exception, and the excluded sometimes comes from the general conditions, which is a clear syntax in Arabic, which is many in the Koran, and may share the meaning with the case to change and link to it , So there is a lot of disagreement in it and the statement of opinions and possible grammatical aspects, depending on the culture of the scientific interpreter and his doctrinal views, as the interpreter makes all the possibilities in one place; because the excluded and the case share the sign, Another increase in the Views grammatical


## المقدمة:

الحمد لله الذي له الحمد والثناء، وهو الذي تجلّى في الارض والسماء، والصلاة والسلام على خاتم الانبياء، المبعوث رحمة للعالمين بلا استثناء، وعلى آله وأصحابه ومن اهتدى بهديهم وتقلد بأحوالهم إلى يوم العرض والجزاء.وبعد فهذا بحث تخصّص في الكشف عن مجيء الاستثناء من الاحوال في القرآن الكريم عند المفسرين، إذ لاغنى لمفسر القرآن الكريم عن معرفة القوانين النحوية، وأحوال بناء الجملة العربية، ومعرفة الأوجه الإعرابية التي يُستَدل بها على إيضاح المعاني، وبيان أوجهها النحوية ومعانيها سواء أكان بالعبارة الموجزة أم ببسطها، وتعدد الأوجه الإعرابية في الكلمة الواحدة، وكان لها أثر واضح في إثراء النص القرآني، والمنقب عنها كأنّه يبحث عن كنوز قريبة لكن يصعب وضع اليد عليها إلا بعد تفحصٍ وتدبر، ولمّا كان الجمع بين ظاهرتين نحويتين نجد أنّ الخلاف تعدد فيهما كثيراً، ونُقِل الخلاف إلى كتب التفاسير، بل إنّ كثيراً من علماء التفسير هم نحاة في الأصل.لهذا ارتأيت أن أقدّم لهذا البحث بتمهيد أبين فيه تعريف الاستثناء والحال، ومن ثَمّ الدخول في موضوع البحث، وهو: (( الاستثناء من الأحوال في القرآن الكريم – دراسة نحوية في كتب المفسرين))، ذاكراً الأوجه الإعرابية إن وُجِدت، ومن ثَمّ بيان دلالتها في النص، وذكر من اختار كلّ وجه إعرابي من المفسرين، وأحياناً أذكر حجج كل فريق، وردود بعضهم على بعض. ونظراً لتنوع الاستثناء من الأحوال قسّمت البحث إلى مبحثين اثنين، هما:

أحدهما: مجيء الحال مفردة.والآخر: مجيء الحال جملة مؤوّلة بمفردة. ومن ثم قائمة المصادر والمراجع المستعملة في البحث.فإن أصبت فلله الحمد والمنة، وإن جانبت الصواب فهذا جهد المقل قد استنفد جهده وحسبي كذلك، ولكل مجتهد نصيب.وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين حمداً كثيراً طيباً مباركاً فيه، والصلاة والسلام على رسوله الأمين، وعلى آله وأصحابه ومن اتبعهم إلى يوم الدين.

## التمهيد:

**الاستثناء: لغة:** قال ابن فارس: ((لثَّاءُ وَالنُّونُ وَالْيَاءُ أَصْلٌ وَاحِدٌ، وَهُوَ تَكْرِيرُ الشَّيْءِ مَرَّتَيْنِ، أَوْ جَعْلُهُ شَيْئَيْنِ مُتَوَالِيَيْنِ أَوْ مُتَبَايِنَيْنِ، وَذَلِكَ قَوْلُكَ ثَنَيْتُ الشَّيْءَ ثَنْيًا. وَالِاثْنَانِ فِي الْعَدَدِ مَعْرُوفَانِ. وَالثِّنَى وَالثُّنْيَانُ الَّذِي يَكُونُ بَعْدَ السَّيِّدِ))[1]، ويرى الجوهري أنّك إذا ثنيت الشيء فكأنك أعدته مرتين[2]، ومعنى الاستثناء في اللغة كما يقول ابن فارس: ((وَمَعْنَى الِاسْتِثْنَاءِ مِنْ قِيَاسِ الْبَابِ، وَذَلِكَ أَنَّ ذِكْرَهُ يُثَنَّى مَرَّةً فِي الْجُمْلَةِ وَمَرَّةً فِي التَّفْصِيلِ ؛ لِأَنَّكَ إِذَا قُلْتَ: خَرَجَ النَّاسُ، فَفِي النَّاسِ زَيْدٌ وَعَمْرٌو، فَإِذَا قُلْتَ: إِلَّا زَيْدًا، فَقَدْ ذَكَرْتَ بِهِ زَيْدًا مَرَّةً أُخْرَى ذِكْرًا ظَاهِرًا. وَلِذَلِكَ قَالَ بَعْضُ النَّحْوِيِّينَ: إِنَّهُ خَرَجَ مِمَّا دَخَلَ فِيهِ، فَعَمِلَ فِيهِ مَا عَمِلَ عِشْرُونَ فِي الدِّرْهَمِ. وَهَذَا كَلَامٌ صَحِيحٌ مُسْتَقِيمٌ)) [3].

**اصطلاحاً:** هو إِخْرَاج من مُتَعَدد بِنَحْو إِلَّا من مُتَكَلم وَاحِد[4]، فقوله: إخراج من متعدد: كان المخرجُ بعضاً من كل، يُعطفُ على الكل، فيُقتطعُ منه بعضه، ولا يجوزُ استثناءُ المستغرق بالاتفاق، فلا يقالُ: عندي عشرة إلا عشرة، واختلف فيما بعد ذلك، فالنحاةُ يشترطونَ أن يكونَ المستثنى أقلَّ من نصفِ المستثنى منه كعشرة إلا أربعة، ومنع أكثرُهم المساوي كعشرة إلا خمسة، وأما نحو عشرة إلا ستة فأجازه بعضُ النحاةِ وطائفةٌ من الفقهاءِ، وحقيقةُ الاستثناءِ تخصيصُ صفةٍ عامة، فكلُّ استثناء تخصيصٌ، وليسَ كلُّ تخصيص استثناءً[5] .

**الحال:** لغة: الحال تؤنث، فيقال: حال حسنة، وحال الشيء يحول حؤولاً في معنيين، يكون تغييراً ويكون تحويلاً كما يرى الخليل[٦]، وقال ابن سيده: ((يُقَال للرجل إِذا تحوّل من مكانٍ إِلَى مَكَان، أَو تحوَّل على رَجُلٍ بدَرَاهِمَ حَالَ وَهُوَ يَحُول حَوْلا. وَيُقَال: أَحلْتُ فلَانا على فلَان بِدَرَاهِم أُحيله إِحالةً وإِحالاً، فَإِذا ذكرت فِعْلَ الرجلِ قلتَ حَال يَحُول حَوْلا، واحْتَال احتِيَالاً إِذا تحوَّل هُوَ من نَفسه))[٧].

اصطلاحاً: وصف هيئة الفاعل أو المفعول بهتمّ الكلام عليها، ويأتي نكرة بمعنى المعرفة[٨]، قال ابن مالك[٩]:

الحال وصف فضلة منتصب  مفهم في حال كفرداً اذهب

## المبحث الأول

## مجيء الحال مفردة:

قوله ﴿ﷻ﴾: ((يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا لَقِيتُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا زَحْفًا فَلا تُوَلُّوهُمُ الأَدْبَارَ، وَمَنْ يُوَلِّهِمْ يَوْمَئِذٍ دُبُرَهُ إِلا مُتَحَرِّفًا لِقِتَالٍ أَوْ مُتَحَيِّزًا إِلَى فِئَةٍ فَقَدْ بَاءَ بِغَضَبٍ مِنَ اللَّهِ وَمَأْوَاهُ جَهَنَّمُ وَبِئْسَ الْمَصِيرُ))[١٠]فقوله: ((مُتَحَرِّفًا لِقِتَالٍ)) يحتمل الحال، ويحتمل الاستثناء، أمّا الحال فهو اختيار جمع كبير من المفسرين، وأمّا النصب على الاستثناء فإنّه يُذكَر جانباً مع الوجه الأول.أما النصب على الحال فقد اختاره الجرجاني والزجاج والعكبري وابن عادل[١١]، قال الجرجاني: ((مُتَحَرِّفاً: مائلاً، نصب على الحال، وتقديره: ومن يولّهم يومئذ دبره على أيّ حال كان إلاّ متحرّفاً لقتال))[١٢].امّا على الوجهين –الحال والاستثناء– فقد ذكر الزمخشري ذلك بقوله: ((فإن قلت : بم انتصب (إِلاَّ مُتَحَرّفاً)؟ قلت : على الحال ، و(إلا) لغو، أو على الاستثناء من المولين، أي : ومن يولهم إلا رجلاً منهم متحرّفاً أو متحيزاً))[١٣].

وعن الاستثناء قال ابن عطية: ((و(مُتَحَرِّفاً لِقِتَالٍ) يراد به الذي يرى أنّ فعله ذلك أنكى للعدو وأعود عليه بالشر ونصبه على الحال، وكذلك نصب متحيز، وأمّا الاستثناء فهو من المولين الذين يتضمنهم (مَنْ)، وقال قوم: الاستثناء هو من أنواع التولي))[١٤]، لكن هذا الاعراب، أي: على الاستثناء يحتاج إلى تقدير محذوف من جنس المستثنى منه، حتى يكون الاستثناء متصلاً، أي: إلا رجلاً متحرفاً، أو متحيزاً[١٥].لكن هذا الاستثناء مِنْ مَنْ؟ والجواب: إن كان هذا مستثنى من قوله: (فَقَدْ بَاءَ بِغَضَبٍ مِنَ اللَّهِ)، لم يكن فيه أي رخصة للتولي، ولكن فيه دفع الوعيد على الذي ذكر، وإن كان هذا مستثنى من قوله: (وَمَنْ يُوَلِّهِمْ يَوْمَئِذٍ دُبُرَهُ)، ففيه رخصة للتولي إلى ما ذكر[١٦].

وقد استوقفت عبارتا الزمخشري وابن عطية كثيراً من المفسرين في تبيان الوجهين معاً، في انتصاب (متحرفاً ومتحيزاً) عن الحال من الضمير المستكن في قولهم العائد على (من)، في قول الزمخشري: و(إلا) لغو أو عن الاستثناء من المولين، أي: ومن يولهم إلا رجلاً منهم متحرفاً أو متحيزاً، وقول ابن عطية: وأمّا الاستثناء فهو من المولين الذين يتضمنهم (من)، قال أبو حيان: ((ولا يريد الزمخشري بقوله: و(إلا) لغو أنّها زائدة، إنّما يريد أنّ العامل الذي هو يولهم وصل إلى العمل فيما بعدها كما قالوا في (لا) من قولهم: جئت بلا زاد، إنّها لغو، وفي الحقيقة هو استثناء من حالة محذوفة والتقدير: ومن يولهم ملتبساً بأية حالة إلا في حال كذا، وإن لم يقدر حال غاية محذوفة لم يصح دخول (إلا)؛ لأنّ الشرط عندهم واجب وحكم الواجب لا تدخل (إلا) فيه لا في المفعول ولا في غيره من الفضلات؛ لأنّه يكون استثناء مفرغاً، والاستثناء المفرغ لا يكون في الواجب، لو قلت: ضربت إلا زيداً، وقمت إلا ضاحكاً لم يصح والاستثناء المفرغ لا يكون إلا مع النفي أو النهي أو المؤول بهما، فإن جاء ما ظاهره خلاف ذلك قدر عموم قبل (إلا) حتى يصح الاستثناء من ذلك العموم فلا يكون استثناء غير مفرغ، وقال قوم: الاستثناء هو من أنواع التولي، ورُدّ بأنّه لو كان ذلك لوجب أن يكون إلا تحرفاً أو تحيزاً، والتحرف للقتال هو الكر بعد الفر يخيل عدوه أنّه منهزم ثم ينعطف عليه وهو عين باب خدع الحرب ومكائدها))[١٧].ويرى الطيبي أنّ (إلا) هنا باقية على المعنى ولغو من حيث اللفظ، أي: مزيدة؛ لأنّ العامل يعمل في الحال استقلالاً، ولكنها معطية في المعنى الفائدة، والكلام في سياق النفي، والمعنى: فلا تولوهم الأدبار في حال من الأحوال إلا متحرفاً[١٨].والآلوسي كان دقيقاً في وصف الحال الذي يأتي منه الاستثناء، إذ يرى نصب الوصفين –متحرفاً ومتحيزاً– على الحالية والأداة (إلا) ليست عاملة، وليست واسطة في العمل، وهذا معنى قولهم: وكانت كذلك؛ لأنّه استثناء مفرغ من أعم الأحوال، ولولا التفريغ لكانت (إلا) عاملة أو واسطة في العمل على اختلاف آراء النحويين أهي العاملة أم غير ذلك؟ وشرط الاستثناء المفرغ أن يكون في النفي أو صحة عموم المستثنى منه، نحو: قرأت إلا يوم كذا، ويصح أن يكون من الأول باعتبار أن يولى، بمعنى: لا يقبل على القتال، ومن ثَمّ قال: ((وجُوِّز أن يكون على الاستثناء من المولين، أي: من يولهم دبره إلا رجلاً منهم متحرفاً لقتال أو متحيزاً فقد باء، أي: رجع بغضب عظيم لا يقادر قدره، وحاصله: المولون إلا المتحرفين والمتحيزين لهم ما ذكر من الله، صفة غضب مؤكدة لفخامته، أي: بغضب كائن منه تعالى شأنه، ومأواه جهنم، أي: بدل ما أراد بفراره أن يأوي إليه ينجيه من القتل وبئس المصير جهنم)) [١٩]

قوله ﴿ﷻ﴾: (( قَدْ يَعْلَمُ اللَّهُ الْمُعَوِّقِينَ مِنكُمْ وَالْقَائِلِينَ لِإِخْوَانِهِمْ هَلُمَّ إِلَيْنَا وَلَا يَأْتُونَ الْبَأْسَ إِلَّا قَلِيلاً، أَشِحَّةً عَلَيْكُمْ فَإِذَا جَاءَ الْخَوْفُ رَأَيْتَهُمْ يَنظُرُونَ إِلَيْكَ تَدُورُ أَعْيُنُهُمْ كَالَّذِي يُغْشَى عَلَيْهِ مِنَ الْمَوْتِ فَإِذَا ذَهَبَ الْخَوْفُ سَلَقُوكُمْ بِأَلْسِنَةٍ حِدَادٍ أَشِحَّةً عَلَى الْخَيْرِ أُولَئِكَ لَمْ يُؤْمِنُوا فَأَحْبَطَ اللَّهُ أَعْمَالَهُمْ وَكَانَ ذَلِكَ عَلَى اللَّهِ يَسِيراً ))[٢٠].قوله: ((وَلا يَأْتُونَ الْبَأْسَ إِلاَّ قَلِيلاً، أَشِحَّةً عَلَيْكُمْ)). في نصب (أشحة) وجهان:

أحدهما: نصبه على الذم، وذكر ذلك الفراء، وهو أحبّ إليه من نصبه على القطع، أي: الحال، والطبري والزمخشري وأبو حيان والقرطبي وحسّنه، والسمين الحلبي وابن عادل[٢١]، قال الطبري: ((إن الله وصف هؤلاء المنافقين بالجبن والشحّ، ولم يخصص وصفهم من معاني الشحّ، بمعنى دون معنى، فهم كما وصفهم الله به: أشحة على المؤمنين بالغنيمة والخير والنفقة في سبيل الله، على أهل مسكنة المسلمين... كأنّه قيل: هم جبناء عند البأس، أشحاء عند قسم الغنيمة بالغنيمة))[٢٢]، واستدل الماتريدي بالنصب على الذم بما بعده، وهو قوله تعالى: ((فَإِذَا ذَهَبَ الْخَوْفُ سَلَقُوكُمْ بِأَلْسِنَةٍ حِدَادٍ أَشِحَّةً عَلَى الْخَيْرِ أُولَئِكَ لَمْ يُؤْمِنُوا))، فهم أشحُّ قوم وأسوؤهم مقاسمة[٢٣].والآخر: وهو أرجح، منصوب على الحال، أي: ما بعد (إلا قليلاً) حال، ولكنّهم اختلفوا في كونه من مَاذا؟

١- حال من الفاعل في (لا يأتون)، وهو اختيار الطبري والزجاج والثعلبي والبيضاوي والنسفي[٢٤]، وهو أحد الوجوه التي ذكرها القرطبي وأبو حيان وابن عادل والآلوسي[٢٥]، أي: يأتون الحرب بخلاء[٢٦]، ويرى السمرقندي أنّ في الآية تقديم وتأخير، أي: ((أشفقة عليكم، حباً لكم؛ حتى يعوقكم يا معشر المسلمين، ويقال: يعني: بخلاء في النفقة عليكم، ويقال: فيه تقديم، فكأنّه يقول: ولا يأتون البأس شفقة عليكم، أي: لم يحضروا شفقة عليكم إلا قليلا يعني: لا قليلاً ولا كثيراً)) [٢٧].

٢- حال من الفاعل في (المعوّقين)، وهو اختيار الفراء وأبي السعود[٢٨]، وهو أحد الوجوه التي ذكرها القرطبي وأبو حيان وابن عادل[٢٩]، لكن يرد عليه أنّ ( ال) في ( المعوقين) موصولة، وقد فرّق بينها وبين الحال (ولا يأتون البأس)، وهو غير داخل في الصلة، وهو أجنبي، وهذا لايجوز عند البصريين[٣٠]، وقد حاول صاحب مشكل إعراب القرآن أن يجعل الجملة (ولا يأتون البأس) في موضع حال ((من المضمر في القائلين فيجوز أن يكون أيضا أشحة حالا من ذلك المضمر ويعمل فيه القائلين؛ لأنّه كله داخل في صلة الألف واللام من القائلين)) [٣١].

٣- حال من الضمير في (سلقوكم) وهو اختيار ابن سيده، وابن عطية[٣٢]، ولم أجد له تخريجاً إلا بجعل معنى (أشحة): ماضين، ومنه: شَحْشَح البعير، وخطيب شَحْشَح، أي: ماضٍ في خطبته[٣٣]، والمعنى -والله تعالى أعلم- سلقوكم ماضين بألسنة ... لكن جعلها بمعنى البخل أَوْلى؛ لإجماع المفسرين، وما يطلبه السياق من معنى.

٤- وهناك وجوه أخر ذُكرت في كتب المفسرين، منها:

أنّه حال من (القائلين)، ومن (هَلُمَّ إِلَيْنا)، ذكرهما الفراء والقرطبي وأبو حيان [٣٤]، وقال مكي القيسي: لا يجوز على مذهب البصريين، وكذلك من جعله حالاً وعاملها محذوفاً، قال: ((عطف على المعوقين غير داخل في صلته و(أشحة) إن جعلته حالاً من المضمر في (المعوقين) كان داخلاً في الصلة، وكذلك (ولا يأتون) فقد فرقت بين الصلة والموصول بالمعطوف، ولا يحسن أيضاً على مذهب البصريين أن يعمل فيه فعل مضمر يفسره المعوقين، كما لم يجز أن يعمل فيه (المعوقين)؛ لأنّ ما في الصلة لا يفسر ما ليس في الصلة، فافهم ذلك، والصحيح أنّه حال من المضمر في (يأتون) وهو العامل فيه، وقوله (ولا يأتون) حال من المضمر في (القائلين)، وكلاهما داخل في الصلة، وكذلك إن جعلتهما جميعاً حالَين من المضمر في (القائلين) فهو حسن؛ فكلاهما داخل في الصلة، فأمّا نصبه على الذم فجائز)) [٣٥].ومثل هذا الاعتراض ما اعترض به أبو حيان على رأي الفراء، والرأي القائل بأنّه حال من (القائلين) بأنّ فيهما تفريقاً بين الموصول وما هو من تمام صلته[٣٦]، وأجاز ابن عادل أن يأتي منهما، إذ قال: ((وفي الرد نظر؛ لأنّ الفصل بين أبعاض الصلة من متعلقاتها، وإنّما يظهر الرد على الوجه الرابع؛ لأنّه قد عطف على الموصول قبل تمام صلته فتأمله فإنّه حسن))[٣٧].قوله ﴿ﷻ﴾: (( إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَظَلَمُوا لَمْ يَكُنِ اللَّهُ لِيَغْفِرَ لَهُمْ وَلَا لِيَهْدِيَهُمْ طَرِيقًا، إِلَّا طَرِيقَ جَهَنَّمَ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا وَكَانَ ذَلِكَ عَلَى اللَّهِ يَسِيرًا ))[٣٨].

أعرب المفسرون (خالدين) حالاً، والعامل فيه معنى (وَلَا لِيَهْدِيَهُمْ)؛ لأنّه بمنزلة نعاقبهم خالدين[٣٩].ويرى القرافي أنّه حال كذلك لكن من طريق آخر، إذ قال: (( فقوله (خالدين فيها) حال ليس ممّا تقدم قبل (إلا)؛ لأنّ المتقدم قبل (إلا طريق)، منفي لا خلود فيه، فتعين أن يكون حالاً ممّا دلّ عليه (طريق) المستثنى، فإنّ (طريق جهنم) دلّت على جهنم دار الخلود، كأنّه قال: (( إلا طريق جهنم فيدخلونها خالدين))[٤٠]والفرق بين الاستثناءين أنّ الأول استثناء متصل، والثاني استثناء منقطع، ويبدو لي أنّ القرافي نظر إلى هذه الآية من لفظ (يهديهم)؛ لأنّ إطلاق هذا اللفظ يعني الإرشاد لموافقة أوامره والالتزام بها، واجتناب نواهيه، وعلى هذا تعيّن كون الاستثناء منقطعاً؛ لأنّه

لو كان متصلاً تعيّن أن يكون الحكم ما بعد (إلا) نقيض ما قبل (إلا)، لكن يبقى هذا الرأي –أي: الاستثناء المنقطع– يحمل وجها عقدياً وهو كون صاحب الكبيرة مخلداً في النار ما لم يتب عنها، كما أول ذلك أبو حيان[٤١]، لكن يرد عليه أنّ الآية هنا خاصة بالكفار لا بالعصاة من المسلمين والموحدين.لكن يجوز على الرأي الأول أن تُحمَل الهداية على المعنى اللغوي العام، وهو مطلق الهداية؛ لأنّ الله تعالى كما يُيسِّر للمؤمن أسباب الهداية، كذلك بعدله يُيسِّر للكافر أسباب الضلال. قوله ﴿ﷻ﴾: (( وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ إِلَّا رِجَالًا نُوحِي إِلَيْهِمْ فَاسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ، بِالْبَيِّنَاتِ وَالزُّبُرِ وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ))[٤٢] فقوله: ((بِالْبَيِّنَاتِ وَالزُّبُرِ))، اختُلِف في توجيه إعربها، وقد ذُكِرت سبعة أوجه، وهي:

الأول: أنّه متعلق بمحذوف على أنّه صفة لـــ(رجالاً)، فيتعلق بمحذوف، أي: رجالاً ملتبسين بالبينات، أي: مصاحبين لها، وهو اختيار جمع من المفسرين، كالثعلبي والزمخشري والبيضاوي والنسفي[٤٣]، واختاره أبو حيان، إذ قال: ((يكون صفة لرجال أي: رجالاً ملتبسين بالبينات، فيتعلق بمحذوف، وهذا وجه سائغ؛ لأنّه في موضع صفة لما بعد (إلا)، فوصف (رجالاً) بـــ(يوحى إليهم)، وبذلك العامل في (بالبينات)، كما تقول: ما أكرمت إلا رجلاً مسلماً ملتبساً بالخير))[٤٤]، وكذلك اختاره السمين الحلبي وابن عادل الحنبلي[٤٥]، ومن النحاة ابن مالك، إذ رجّحه معتمداً على ما ثبت عنده من جواز مجيء الحال من النكرة إن وُصِفت[٤٦]الثاني: أنّه متعلق بـــ(أرسلنا) المذكورة في بدء الآية، أي: وما أرسلنا إلا رجالاً بالبينات، فيكون داخلاً تحت حكم الاستثناء مع (رجالاً)، نحو: ما ضربت إلا زيداً بالسوط، والأصل فيه: ضربت زيداً بالسوط، على التقديم والتأخير، وهو اختيار الطبري، والقرطبي والباقولي في أحد قوليه[٤٧].واشترط الثلاثة على نية التقديم والتأخير، حتى لا يكون ما بعد (إلا) معمولين متأخرين لفظاً ورتبة، داخلين تحت الحصر لما قبلها، أمّا أبو حيان فقد ذكر وجهاً آخر بتعلقه بـــ(أرسلنا)، لكن ليس على نية التقديم والتأخير، وإنّما وقع الاستثناء بعد (إلا) على نية الحصر[٤٨].ويبدو لي أنّ هذا الوجه لا يخلو من ضعف لا سيما وجود قوله: ((مِنْ قَبْلِكَ)) قبل أداة الاستثناء؛ لأنّ به يتمّ الكلام، ولا يعمل فيما بعده إذا تم الكلام قبله[٤٩]. الثالث: أنّه متعلق بـــ(يوحي)، وهو اختيار العكبري[٥٠]، وقد ذكره جمع من المفسرين على جواز تعدد الإعراب[٥١] الرابع: أنّه متعلق بـــ(لَا تَعْلَمُونَ)، ذكره الزمخشري والقرطبي والبيضاوي وغيرهم[٥٢]، واشترط أبو حيان أن يتعلق بهذا الفعل أنّ الشرط في معنى التبكيت والإلزام كقول الأجير: إن كنت عملت لك فأعطني حقي[٥٣].الخامس: أنّه متعلق بـــ(أرسلنا) مضمرة، وهذا اختيار ابن عطية والباقولي والألوسي[٥٤]، وجعله أبو حيان أجود الآراء بعد الحال[٥٥]السادس: أنّ الباء مزيدة في (بالبينات)، وعلى هذا فتكون (بالبينات) هو القائم مقام الفاعل؛ لأنّها هي الموحاة[٥٦].السابع: أنّ الجار متعلق بمحذوف على أنّه حال من القائم مقام الفاعل، وهو (إليهم)[٥٧].والرأيان الأخيران هما أضعف الآراء.قوله ﴿ﷻ﴾: (( وما أرسلناك إلا كافة للناس بشيرا ونذيرا ولكن أكثر الناس لا يعلمون ))[٥٨].قال الطاهر بن عاشور: ((وأكثر ما يستعمل (كافة) في الكلام أنّه حال من اسم قبله، كما هنا فقوله: (كافة) حال من ضمير (ادخلوا)، أي: حالة كونكم جميعاً لا يستثنى منكم أحد))[٥٩]، وعلى هذا لم يكن الخلاف في وقوعه حالاً، ولكنّ الاختلاف في حال من ماذا؟ الأول: حال من الكاف في (أرسلناك)، وهو اختيار الزمخشري، ووافقه عليه العكبري، وقد خطّأ كلّ من جعلها حالاً من (الناس)، وعلّل الزمخشري ذلك بقوله: ((من جعله حالاً من المجرور متقدماً عليه فقد أخطأ ؛ لأنّ تقدم حال المجرور عليه في الإحالة بمنزلة تقدم المجرور على الجار ، وكم ترى ممّن يرتكب هذا بالخطأ ثم لا يقع به حتى يضمّ إليه أن يجعل اللام بمعنى إلى ؛ لأنه لا يستوي له الخطأ الأوّل إلا الخطأ الثاني ، فلا بدّ له من ارتكاب الخطأين))[٦٠]، واختاره البيضاوي والنسفي لهذا السبب[٦١].الثاني: أنّ (كافة) مصدر جاء على الفاعلة كالعافية والعاقبة، وعلى هذا فوقوعها حالاً إمّا على المبالغة، وإمّا على حذف مضاف، أي: ذا كافة للناس، وهذا اختيار القرطبي[٦٢].الثالث: ذكر السمين وجهاً نسبه للزمخشري أنّ (كافة) صفة لمصدر محذوف تقديره: إلا إرسالة كافة، أي: عامة لهم محيطة بهم؛ لأنّها إذا شملتهم فقد كفتهم أن يخرج منها أحد منهم[٦٣]، وهذا لم أجده عند الزمخشري أولاً، وهذا كذلك مخالف لكلام المفسرين والنحويين من وقوع (كافة) صفة لموصوف محذوف[٦٤].الرابع: أنّها حال من الجار والمجرور، وعليه كثير من المفسرين، والنحاة المتأخرين، ويبدو لي أنّه هو الراجح من بين هذه الآراء، وهو اختيار الزجاج وابن عطية والرازي وابن قيم الجوزية وأبي حيان والطاهر[٦٥].وقد ردّ كثير منهم رأي الزمخشري، منهم أبو حيان إذ قال: ((أمّا قول الزمخشري: ومن جعله حالاً إلى آخره، فذلك مختلف فيه، ذهب الأكثرون إلى أنّ ذلك لا يجوز، وذهب أبو علي وابن كيسان وابن برهان ومن معاصرينا ابن مالك إلى أنّه يجوز، وهو الصحيح[٦٦]، ومن أمثلة أبي علي: زيد خير ما يكون خير منك، التقدير: زيد خير منك خير ما يكون، فجعل خير ما يكون حالا من الكاف في منك، وقدمها عليه، قال الشاعر[٦٧]:إذا المرءُ أعيتْه المروءةُ ناشئاً فمطلبُها كهلاً عليه شديدُ

... وإذا جاز تقديمها على المجرور والعامل، فتقديمها عليه دون العامل أجوز، وعلى أن كافة حال من الناس، حمله ابن عطية، وقال: قدمت للاهتمام والمنقول، عن ابن عباس قوله: أي إلى العرب والعجم وسائر الأمم، وتقدير إلى الناس كافة، انتهى، وقول الزمخشري: وكم ترى ممّن يرتكب هذا الخطأ، إلى آخر كلامه، شنيع؛ لأنّ قائل ذلك لا يحتاج إلى أن يتأول اللام بمعنى إلى؛ لأنّ أرسل يتعدى بإلى ويتعدى باللام))[٦٨].قوله ﴿ﷺ﴾: (( وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا رَحْمَةً لِلْعَالَمِينَ ))[٦٩].اختلف المفسرون في إعراب (رحمة) على وجهين:

الوجه الأول: مفعول لأجله، أي: وما أرسلناك إلا لأجل الرحمة للعالمين، وهو اختيار جمع من المفسرين، كالطبري وابن جزيّ وابن عرفة[٧٠]، وقد ذكر أبو السعود انتصابه على المفعول من أجله ((هو في حيز النصبِ على أنه استثناءٌ من أعم العللِ أو من أعم الأحوال أيْ: ما أرسلناك أذكر لعلة من العلل إلا برحمتنا الواسعةِ للعالمين قاطبةً))[٧١]، ووافقه عليه الألوسي[٧٢]الوجه الثاني: حال، واختلفوا أهو حال من الفاعل في (أرسلناك) أم من المفعول (الكاف)؟عدّ ابن عطية أنّه حال من المفعول، أي: هو رحمة في نفسه[٧٣]، وعدّه ابن عادل حالاً من الفاعل[٧٤]، وعن هذه الآية يقول الطاهر: ((صيغت بأبلغ نظم إذ اشتملت هذه الآية بوجازة ألفاظها على مدح الرسول عليه الصلاة والسلام ومدح مرسله تعالى، ومدح رسالته بأن كانت مظهر رحمة الله تعالى للناس كافة، وبأنّها رحمة الله تعالى بخلقه... واعلم أن انتصاب رحمة على أنه حال من ضمير المخاطب يجعله وصفاً من أوصافه، فإذا انضم إلى ذلك انحصار الموصوف في هذه الصفة صار من قصر الموصوف على الصفة، ففيه إيماء لطيف إلى أن الرسول اتحد بالرحمة وانحصر فيها، ومن المعلوم أن عنوان الرسولية ملازم له في سائر أحواله، فصار وجوده رحمة وسائر أكوانه رحمة))[٧٥] .قوله ﴿ﷺ﴾: ((وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّن مَّنَعَ مَسَاجِدَ اللهِ أَن يُذْكَرَ فِيهَا اسْمُهُ وَسَعَى فِي خَرَابِهَا أُوْلَئِكَ مَا كَانَ لَهُمْ أَن يَدْخُلُوهَا إِلاَّ خَآئِفِينَ لهُمْ فِي الدُّنْيَا خِزْيٌ وَلَهُمْ فِي الآخِرَةِ عَذَابٌ عَظِيمٌ ))[٧٦].

اتفق المفسرون على إعراب (خائفين) حال من الفاعل في (يدخلوها) [٧٧]، وهو استثناء مفرغ من الأحوال، وهذا ممّا أدى إلى إثراء المعنى كثيراً، وهذه المعاني: أحدها: ما كان ينبغي لهم أن يدخلوا مَسَاجد الله إلاَّ خائفين على حال الهيبة؛ وارتعاد الفرائص من المؤمنين أن يبطشوا بهم[٧٨] ثانيها: أن هذا بشارة من الله للمسلمين بأنه سيظهرهم على المسجد الحرام، وعلى سائر المساجد[٧٩] ثالثها: أن يحمل هذا الخوف على ما يلحقهم من الصَّغَار والذل بالجِزْيَةِ والإذْلال[٨٠].رابعها: أنه يحرم عليهم دخول المسجد الحرام، إلاّ في أمر يتضمن الخوف نحو أن يدخلوا للمُخَاصمة والمُحَاكمة والمُحَاجّة[٨١].الخامس: أنه وإن كان لفظه لفظ الخبر، لكن المراد منه النهي عن تمكينهم من الدخول، والتخلية بينهم وبينه[٨٢].السادس: أنّه خبر بمعنى الإنشاء، أي: أنهضوهم بالجهاد حتى لا يدخلها أحد منهم إلاَّ خائفاً من القتل والسَّبي[٨٣].قوله ﴿ﷺ﴾: (( وَمِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ مَنْ إِنْ تَأْمَنْهُ بِقِنْطَارٍ يُؤَدِّهِ إِلَيْكَ وَمِنْهُمْ مَنْ إِنْ تَأْمَنْهُ بِدِينَارٍ لَا يُؤَدِّهِ إِلَيْكَ إِلَّا مَا دُمْتَ عَلَيْهِ قَائِمًا ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُوا لَيْسَ عَلَيْنَا فِي الْأُمِّيِّينَ سَبِيلٌ وَيَقُولُونَ عَلَى اللَّهِ الْكَذِبَ وَهُمْ يَعْلَمُونَ ))[٨٤].ذكر المفسرون وجهين في إعراب (قائماً) من قوله: (إِلَّا مَا دُمْتَ عَلَيْهِ قَائِمًا): أحدهما: أنّه خبر (ما دمتَ)، على اعتبار أنّ (ما) ظرفية مصدرية، وهذا هو شرط إعمالها، قال ابن عادل: ((استثناء مفرَّغ من الظرف العام؛ إذ التقدير: لا يؤده إليك في جميع المُدد والأزمنة إلا في مدة دوامك قائماً عليه، متوكِّلاً به، و(دُمْتَ) هذه هي الناقصةُ، ترفع وتنصب، وشرط إعمالها أن يتقدمها ما الظرفية كهذه الآية إذ، التقدير: إلا مدة دومك ))[٨٥].

والآخر: أنّه حال، و(دمت) هنا تامّة، و(ما) مصدرية، ذكر ذلك أبو البقاء[٨٦]، واختاره الآلوسي، ولم يذكر الوجه الأول، إذ قال: ((استثناء من أعم الاحوال أو الأوقات، أي: لا يؤده إليك في حال من الاحوال أو في وقت من الأوقات إلا في حال دوام قيامك أو في وقت دوام قيامك والقيام مجاز عن المبالغة في المطالبة))[٨٧].والذي يبدو لي أنّ المذهب الثاني يُفسّر على أنّ (ما) الظرفية ليست مدلولاً عليها بالأصالة، وإنّما تبعاً للمصدرية، وجواز وقوع المصدر، وكذلك المصدر المؤول حالاً، أو مؤول بمشتق.

## المبحث الثاني

## مجيء الحال جملة مؤولة بمفرد:

قوله ﴿ﷺ﴾: (( وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَائِكَةِ اسْجُدُوا لِآدَمَ فَسَجَدُوا إِلَّا إِبْلِيسَ كَانَ مِنَ الْجِنِّ فَفَسَقَ عَنْ أَمْرِ رَبِّهِ أَفَتَتَّخِذُونَهُ وَذُرِّيَّتَهُ أَوْلِيَاءَ مِنْ دُونِي وَهُمْ لَكُمْ عَدُوٌّ بِئْسَ لِلظَّالِمِينَ بَدَلًا ))[٨٨]اختلف المفسرون في إعراب جملة ((كَانَ مِنَ الْجِنِّ)) المتعلقة بالمستثنى على وجهين:أحدهما: أنّها جملة مستأنفة؛ لأنّها جرت مجرى التعليل بعد استثناء إبليس من الساجدين، والذي رجّح هذا الوجه ما بعدها، أي: الفاء في قوله ((فَفَسَقَ عَنْ أَمْرِ رَبِّهِ))، يقول الزمخشري: ((كلام مستأنف جار مجرى التقليل بعد استثناء إبليس من الساجدين، كأن قائلاً قال : ما له لم يسجد؟ فقيل: (كان من الجن فَفَسَقَ عَنْ أَمْرِ رَبّهِ) والفاء للتسبيب أيضاً ، جعل كونه من الجن سبباً في فسقه؛ لأنّه لو كان ملكاً كسائر من سجد لآدم لم يفسق عن أمر الله؛ لأنّ الملائكة معصومون البتة لا يجوز عليهم ما يجوز على الجن والإنس، كما قال: ((لاَ يَسْبِقُونَهُ بِالْقَوْلِ وَهُمْ

بِأَمْرِهِ يَعْمَلُونَ))[٨٩]، وهذا الكلام المعترض تعمد من الله تعالى لصيانة الملائكة عن وقوع شبهة في عصمتهم، فما أبعد البون بين ما تعمده الله، وبين قول من ضادّه وزعم أنّه كان ملكاً ورئيساً، فعصى، فلعن ومسخ شيطاناً))[٩٠]، ورجحه كل من الشوكاني والسمين الحلبي وابن عادل[٩١].والآخر: أنّ الجملة حالاً بإضمار (قد)، أي: إلا إبليس قد كان من الجن، وهذا رأي البيضاوي والعكبري، والقرافي[٩٢].ويبدو لي أنّ المسألة لا يترجح فيها وجه على وجه، لكن كلام الزمخشري لي عليه وقفة، وهو قوله: (والفاء للتسبيب أيضاً، جعل كونه من الجن سبباً في فسقه؛ لأنّه لو كان ملكاً كسائر من سجد لآدم لم يفسق عن أمر الله؛ لأنّ الملائكة معصومون البتة لا يجوز عليهم ما يجوز على الجن والإنس)، أنّه جمع بين أمرين لم يجتمعا إلا عند المعتزلة، على أنّ الفسق عندهم أمر ثابت غير متغير؛ لأنّه يدخل في مسألة (خلق أفعال العباد) عندهم –ولا أريد إرهاق البحث بها– وسيجتمع عنده على هذا ثابتان، كون إبليس من الجن، وكونه فاسقاً، ولهذا جعل هذا الاستثناء من الأسباب، والفاء للتسبيب، ولذا نجد الطيبي قد بين أنّ الفاء هنا ليست للتسبيب بل للتعقيب، وأمّا من رجح كون الجملة للاستئناف لم يكن مقصده كمقصد الزمخشري (رحمهم الله جميعاً) قوله ﴿ﷻ﴾: (( وَوَصَّى بِها إِبْراهِيمُ بَنِيهِ وَيَعْقُوبُ يَا بَنِيَّ إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَى لَكُمُ الدِّينَ فَلا تَمُوتُنَّ إِلاَّ وَأَنْتُمْ مُسْلِمُونَ ))[٩٣]، و قوله ﴿ﷻ﴾: (( يا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تُقاتِهِ وَلا تَمُوتُنَّ إِلاَّ وَأَنْتُمْ مُسْلِمُونَ ))[٩٤].المفسرون اتفقوا على إعراب جملة (وَأَنْتُمْ مُسْلِمُونَ) في الآيتين في موضع نصب على الحال، وهي جملة من مبتدأ وخبر، وهذا استثناء من الأحوال[٩٥]، والاستثناء من أعمّ الأحوال، أي: لا تموتن على حال من الأحوال إلا على حال تحققّ إسلامكم وثباتكم عليه كما تفيده الجملة الاسمية، ولو قيل: إلا مسلمين لم يقع هذا الموقع، والعامل في الحال ما قبل (إلا) بعد النقض، والمقصود النهي عن الكون على حال غير حال الإسلام عند الموت، ويؤول إلى إيجاب الثبات على الإسلام إلى الموت إلا أنّه وجه النهي إلى الموت للمبالغة في النهي عن قيده المذكور، وليس المقصود النهي عنه أصلاً؛ لأنّه ليس بمقدور لهم حتى يُنهَوا عنه[٩٦].قوله ﴿ﷻ﴾: (( الطَّلاقُ مَرَّتانِ فَإِمْساكٌ بِمَعْرُوفٍ أَوْ تَسْرِيحٌ بِإِحْسانٍ وَلا يَحِلُّ لَكُمْ أَنْ تَأْخُذُوا مِمَّا آتَيْتُمُوهُنَّ شَيْئاً إِلاَّ أَنْ يَخافا أَلاَّ يُقِيما حُدُودَ اللَّهِ فَإِنْ خِفْتُمْ أَلاَّ يُقِيما حُدُودَ اللَّهِ فَلا جُناحَ عَلَيْهِما فِيمَا افْتَدَتْ بِهِ تِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ فَلا تَعْتَدُوها وَمَنْ يَتَعَدَّ حُدُودَ اللَّهِ فَأُولئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ))[٩٧].اختلف المفسرون في الاستثناء في قوله: (إِلاَّ أَنْ يَخافا)، أهو متصل أم منقطع.فإن كان متصلاً فإنّه يخرج عن موضوع البحث، وإن منقطعاً فالخلاف في تقديره بين كونه حالاً، وبين كونه مفعولاً من أجله، وبعضهم لم يبين تقديره، إذ صرّح أنّه منقطعاً لا غير[٩٨].أمّا من قال بأنّ تقديره على الحال فالتقدير: إلا خائفين، فيكون استثناء من الأحوال، فكأنّه قيل: فلا يحلّ لكم أن تأخذوا ممّا آتيتموهن شيئاً في كل حال إلا في حال الخوف أن لا يقيما حدود الله، وذلك أنّ (أن)، مع الفعل بتأويل المصدر، والمصدر في موضع اسم الفاعل فهو منصوب على الحال[٩٩]، وبه جزم العكبري[١٠٠]. وأمّا الذين رجّحوا كونه مفعولاً من أجله فيكون مستثنى من ذلك العام المحذوف، والتقدير: ولا يحل لكم أن تأخذوا بسبب من الأسباب إلا بسبب خوف عدم إقامة حدود الله[١٠١]، هذا من وجه.ومن وجه آخر: أنّ سيبويه لم يجز وقوع المصدر المؤول حالاً، بتقدير اسم الفاعل أو اسم المفعول، إذ قال: ((هذا يُشْبِهُ أن يكونَ بمنزلة المصدر؛ لأنَّ (أنْ) مع الفعل الذى يكون صلةً بمنزلة المصدر، كأنّك قلت: أمّا علَماً وأما كينونة علم، فأنت عالمٌ، ألا ترى أنَّك تقول: أنت الرجل أن تنازل، أو أن تخاصم، كأنّك قلت: نِزالاً وخُصومةٌ، وأنت تريد المصدر الذى في قوله: فَعَلَ ذاك مَخافةَ ذاك، ألا ترى أنّك تقول: سكتُّ عنه أَنْ أجْتَرَّ مودته، كما تقول: اجترار مودَّته، ولا تقع (أنْ) وصِلتُها حالاً يكونُ الأوّلُ في حالِ وقوعِهِ؛ لأنَّها إنّما تُذْكَرُ لما لم يَقع بعدُ)) [١٠٢].قوله تعالى: ((وَما كانَ لِمُؤْمِنٍ أَنْ يَقْتُلَ مُؤْمِناً إِلاَّ خَطَأً وَمَنْ قَتَلَ مُؤْمِناً خَطَأً فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ وَدِيَةٌ مُسَلَّمَةٌ إِلى أَهْلِهِ إِلاَّ أَنْ يَصَّدَّقُوا فَإِنْ كانَ مِنْ قَوْمٍ عَدُوٍّ لَكُمْ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ وَإِنْ كانَ مِنْ قَوْمٍ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُمْ مِيثاقٌ فَدِيَةٌ مُسَلَّمَةٌ إِلى أَهْلِهِ وَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيامُ شَهْرَيْنِ مُتَتابِعَيْنِ تَوْبَةً مِنَ اللَّهِ وَكانَ اللَّهُ عَلِيماً حَكِيماً)) [١٠٣].قوله: ((إِلاَّ أَنْ يَصَّدَّقُوا))، اختُلِف فيها، وهذه الوجوه:

١– استثناء منقطع[١٠٤]، وهو ما يظهر من كلام النحاس، إ قال: ((استثناء ليس من الأول، أي: إلا أن يصدق أهل المقتول بالدية)) [١٠٥]، والذي قصده ليس من الأول قوله تعالى: ((وَما كانَ لِمُؤْمِنٍ أَنْ يَقْتُلَ مُؤْمِناً إِلاَّ خَطَأً))؛ لأنه استثناء منقطع عنده.

٢– استثناء متصل[١٠٦]، أي: فعلى القاتل دية في كل حال، إلا في حال تصدق أهل المقتول فيها عليه بها[١٠٧].

٣– في محل نصب على الظرف[١٠٨]، قال به الزمخشري، أي: كأنّ الله تعالى قال: وتجب عليه الديّة أو يسلمها إلى أهل المقتول إلا حين يتصدقون، وهذا الوجه محله النصب على الظرف بتقدير حذف الزمان، وهو كقولهم: اجلس مادام عمرو جالساً، لكن يرد عليه أنّ هذا التقدير ممّا انفردت به (ما) المصدرية وليست (أن)، كما يرى ابن سيده، إذ قال: ((أمّا جعل (أن) وما بعدها ظرفاً فلا يجوز، نصّ النحويون على ذلك، وأنّه ممّا انفردت به (ما) المصدرية، ومنعوا أن تقول: أجيئك أن يصيح الديك، يريد وقت صياح الديك)) [١٠٩]

٤- في موضع حال [١١٠]، ذكره الزمخشري، وتقديره: إلا متصدقين، لكن يرد عليه: أنّ في مثل هذه الحال لا يكون حالاً، وإنما مفعولاً لأجله، وهذا ما نص عليه سيبويه بقوله: ((فهذا يشبه أن يكون بمنزلة المصدر؛ لأنّ أن مع الفعل الذى يكون صلة بمنزلة المصدر، كأنك قلت: أمّا علما وأمّا كينونة علم فأنت عالم، ألا ترى أنّك تقول: أنت الرجل أن تنازل أو أن تخاصم، كأنّك قلت نزالاً وخصومة، وأنت تريد المصدر الذى في قوله فعل ذاك مخافة ذاك، ألا ترى أنّك تقول: سكت عنه أن أجتر مودته، كما تقول: اجترار مودته، ولا تقع أن وصلتها حالا يكون الأول فى حال وقوعه، لأنها إنما تذكر لما لم يقع بعد، فمن ثم أجريت مجرى المصدر الأول الذي هو جواب لمه؟))[١١١]، والذي يقصده سيبويه أنّ انتصاب (أن يصدقوا) انتصاب المفعول من أجله؛ لأنّ المستقبل لا يكون حالاً

أمّا ابن العربي فجعل ذلك كلّه جائزاً، قال: ((والاستثناء إذا تعقب جملا عاد إلى جميعها إذا صلح ذلك فيها، وإلا عاد إلى ما يصلح له ذلك منها. والذي تقدم الكفارة والدية)) [١١٢].

## الخاتمة:

وبعد:فإنّ هذا البحث وصل إلى نهايته، ولابدّ من بيان غايته التي تكون عبارة عن خاتمته، وموجزها:إنّ الاستثناء من الاحوال موجود في كتاب الله تعالى كثيراً، وقد اشترك مع غيره من الوجوه الإعرابية، وفيه إثراء لمعاني القرآن الكريم، إذ لكل وجه معنى بحسب ما يُجيزه وجه الإعراب.جاء الاستثناء من الأحوال في معانٍ متعدد وأغراض كثيرة، منها في آيات الأحكام، ومنها في الوصايا، وأخرى في موضوعات عامّة.حاول كثير من المفسرين الكشف عنها وبيان الأوجه الإعرابية وبيان معانيها، ولم تكن المواضع كلها موضع اتفاق، بل حاول كل مفسر بيان الوجه المناسب الذي يراه، وذكر بقية الآراء، إمّا على سبيل الجمع، وترك اختيار الوجه المناسب للقاريء، أو لغرض الرد وبيان الصحيح منها.وكما ابتدأ البحث بفاتحة الحمد، يختتم بها، والصلاة والسلام على رسولنا وعلى آله وأصحابه، وسلّم تسليماً كثيراً، ومن اتبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

## هوامش البحث

(١) معجم مقاييس اللغة: ٣٩١/١، وينظر: مجمل اللغة: ١٦٤/١، الصحاح: ٢٢٩٤/٦.

(٢) ينظر: الصحاح: ٢٢٩٤/٦.

(٣) معجم مقاييس اللغة: ٣٩١/١.

(٤) ينظر: الحدود الأنيقة: ٨١.

(٥) ينظر: الغرة المخفية ٢٨٧، شرح المفصل ٢/ ٧٦، شرح ألفية ابن معطٍ ١/ ٥٩٢.

(٦) ينظر: العين: ٢٩٩/٣.

(٧) المحكم: ١٥٧/٥.

(٨) ينظر: اللمع: ٤٢، أسرار العربية: ١٧٢، شرح الرضي على الكافية: ١٠/٢، شرح المفصل: ٥٥/٢، التعريفات: ٨٥.

(٩) ينظر: شرح ابن عقيل: ٣١١/١.

(١٠) سورة الأنفال، الآيتان: ١٥،١٦ .

(١١) ينظر: درج الدرر: ٧٢٦/١، معاني القرآن وإعرابه: ٤٠٦/٢، التبيان: ٦٢٠/٢، اللباب في علوم القرآن: ٤٧٨/٩ .

(١٢) درج الدرر: ٧٢٦/١ .

(١٣) الكشاف: ١٩٦/٢ .

(١٤) المحرر الوجيز: ٥١٠/٢ .

(١٥) ينظر: زاد المسير: ١٩٤/٢، معاني القرآن وإعرابه: ٤٠٦/٢، تأويلات أهل السنة: ١٦٨/٥ .

(١٦) ينظر: تأويلات أهل السنة: ١٦٨/٥ .

(١٧) البحر المحيط: ٢٩٣/٥، وينظر: اللباب في علوم الكتاب: ٤٧٨/٩ .

(١٨) ينظر: فتوح الغيب: ٥١/٧.

(١٩) روح المعاني: ١٧٠/٥

(٢٠) سورة الأحزاب، الآيتان: ١٨، ١٩ .

(٢١) ينظر: معاني القرآن للفراء: ٣٣٨/٢، جامع البيان: ٢٣١/٢٠، الكشاف: ٥٣٨/٣، البحر المحيط في التفسير: ٤٦٤/٨

(٢٢) جامع البيان: ٢٣١/٢٠ .

(٢٣) ينظر: تأويلات أهل السنة: ٣٦٦/٨ .

(٢٤) ينظر: جامع البيان: ٢٣١/٢٠، معاني القرآن وإعرابه: ٢٢٠/٤، الكشف والبيان: ٢١/٨، أنوار التنزيل: ٢/٤

(٢٥) ينظر: البحر المحيط في التفسير: ٤٦٤/٨، الجامع لأحكام القرآن: ١٥٣/١٤، الدر المصون: ٤٠٧/٥، اللباب في علوم الكتاب: ٥٢٢/١٥، روح المعاني: ١/٢١ ٦٤.

(٢٦) ينظر: معاني القرآن وإعرابه: ٢٢٠/٤.

(٢٧) تفسير السمرقندي: ٥٢/٣.

(٢٨) ينظر: معاني القرآن للفراء: ٣٣٨/٢، إرشاد العقل السليم: ٩٦/٧ .

(٢٩) ينظر: البحر المحيط في التفسير: ٤٦٤/٨، الجامع لأحكام القرآن: ١٥٣/١٤، الدر المصون: ٤٠٧/٥،

(٣٠) ينظر: إعراب القرآن للنحاس: ١١/٣.

(٣١) مشكل إعراب القرآن: ٥٧٣/٢.

(٣٢) ينظر: إعراب القرآن لابن سيده: ١٨١/٧، المحرر الوجيز: ٤٣٣/٤ .

(٣٣) ينظر: المفردات: ٢٥٦/١.

(٣٤) ينظر: معاني القرآن للفراء: ٣٣٨/٢، الجامع لأحكام القرآن: ١٥٣/١٤، البحر المحيط في التفسير: ٤٦٤/٨ .

(٣٥) مشكل إعراب القرآن: ٥٧٣/٢.

(٣٦) ينظر: البحر المحيط في التفسير: ٤٦٤/٨ .

(٣٧) اللباب في علوم الكتاب: ٥٢٢/١٥، ويقصد بالوجه الرابع: رأي الفراء .

(٣٨) سورة النساء، الآيتان: ١٦٨، ١٦٩ .

(٣٩) ينظر: التبيان في إعراب القرآن : ٤١١/١، مفاتيح الغيب: ٢٧٠/١١، مدارك التنزيل: ٢٥١/١، فتح البيان: ٣٠٦/٣ .

(٤٠) الاستغناء في الاستثناء: ١٤١، ١٤٢.

(٤١) ينظر: البحر المحيط: ٤١٦/٣.

(٤٢) سورة النحل، الآيتان: ٣٤، ٤٤.

(٤٣) ينظر: الكشف والبيان: ١٨/٦، الكشاف: ٥٦٧/٢، ٥٦٨، أنوار التنزيل: ٢٢٨/٣، مدارك التنزيل: ٢٣٩/٢.

(٤٤) البحر المحيط في التفسير: ٥٣٤/٦.

(٤٥) ينظر: الدر المصون: ٢٢٢/٧، اللباب في علوم الكتاب: ٦٢/١٢.

(٤٦) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك: ٣٨٧/٢.

(٤٧) ينظر: جامع البيان: ٢٠٩/١٧، الجامع لأحكام القرآن: ١٠٨/١٠، إعراب القرآن المنسوب للزجاج: ٧٢٣/٢.

(٤٨) ينظر: البحر المحيط في التفسير: ٥٣٢/٦.

(٤٩) ينظر: المصدر نفسه: ٥٣/٦، التبيان في إعراب القرآن: ٢١٧/٢.

(٥٠) ينظر: المصدر نفسه.

(٥١) ينظر: جامع البيان: ٢٠٩/١٧، الكشف والبيان: ١٨/٦، الكشاف: ٥٦٧/٢، ٥٦٨، أنوار التنزيل: ٢٢٨/٣،البحر المحيط في التفسير: ٥٣/٦، الدر المصون: ٢٢٢/٧، اللباب في علوم الكتاب: ٦٢/١٢، روح المعاني: ٣٨٧/٧، ٣٨٨ .

(٥٢) ينظر: الكشاف: ٥٦٧/٢، ٥٦٨، أنوار التنزيل: ٢٢٨/٣،البحر المحيط في التفسير: ٥٣/٦، الدر المصون: ٢٢٢/٧، اللباب في علوم الكتاب: ٦٢/١٢، روح المعاني: ٣٨٧/٧، ٣٨٨ .

(٥٣) ينظر: البحر المحيط في التفسير: ٥٣٤/٦.

(٥٤) ينظر: المحرر الوجيز: ٣٩٥/٣، إعراب القرآن المنسوب للزجاج: ٨٥٦/٣، روح المعاني: ٣٨٨/٧.
(٥٥) ينظر: البحر المحيط في التفسير: ٥٣٤/٦.
(٥٦) ينظر: الدر المصون٢٢٣/٧.
(٥٧) ينظر: اللباب في علوم الكتاب: ٦٣/١٢.
(٥٨) سورة سبأ، الآية: ٢٨.
(٥٩) التحرير والتنوير: ٢٧٨/٢.
(٦٠) الكشاف: ٥٩٢/٣، وينظر: التبيان في إعراب القرآن: ٣١٨/٢.
(٦١) ينظر: أنوار التنزيل: ٢٧٤/٤، مدارك التنزيل: ٦٣/٣.
(٦٢) ينظر: الجامع لأحكام القرآن: ٣٠٠/١٤.
(٦٣) ينظر: الدر المصون: ١٨٩/٩ .
(٦٤) ينظر: البحر المحيط في التفسير: ٥٤٩/٨ .
(٦٥) ينظر على التوالي: معاني القرآن وإعرابه: ٢٥٤/٤، المحرر الوجيز: ٤٢٠/٤، مفاتيح الغيب: ٢٠٦/٢٥، زاد المسير: ٤٩٩/٣، البحر المحيط في التفسير: ٥٤٩/٨، ٥٥٠، التحرير والتنوير: ٢٧٨/٢، ١٩٨/٢٢.
(٦٦) ينظر: تسهيل الفوائد: ١١٠ .
(٦٧) ينظر: ديوان الحماسة للمرزوقي ١١٤٨، وهو من شواهد: شرح الكافية الشافية: ٧٤٦/٢، أوضح المسالك: ٢٦٨/٢،
(٦٨) البحر المحيط في التفسير: ٥٤٩/٨، ٥٥٠ .
(٦٩) سورة الأنبياء، الآية: ١٠٧ .
(٧٠) ينظر: جامع البيان: ٥٥١/١٨، التسهيل لعلوم التنزيل: ٣١/٢، تفسير ابن عرفة: ١٧٦/٣ .
(٧١) إرشاد العقل السليم: ٨٩/٦ .
(٧٢) ينظر: روح المعاني: ٩٩/٩ .
(٧٣) ينظر: المحرر الوجيز: ١٢٦/٤ .
(٧٤) ينظر: اللباب في علوم الكتاب: ٦١٩/١٣.
(٧٥) التحرير والتنوير: ١٦٥/١٦، ١٦٦ .
(٧٦) سورة البقرة، الآية: ١١٤ .
(٧٧) ينظر على سبيل المثال: الكشاف: ٢٠٥/١، التبيان في إعراب القرآن: ١٠٨/١، المحرر الوجيز: ١٩٩/١،
(٧٨) ينظر: الكشاف: ٢٠٥/١
(٧٩) ينظر: التبيان في اعراب القران: ١٠٨/١.
(٨٠) ينظر: اللباب في علوم الكتاب: ٤٠٩/١، ٤١٠.
(٨١) ينظر: المحرر الوجيز: ١٩٩/١.
(٨٢) ينظر: مدارك التنزيل:١٢٢/١.
(٨٣) ينظر: اللباب في علوم الكتاب: ٤٠٩/١، ٤١٠.
(٨٤) سورة آل عمران، الآية: ٧٥ .
(٨٥) اللباب في علوم الكتاب: ٣٣٣/٥ .
(٨٦) ينظر: التبيان في إعراب القرآن: ٢١٥/١ .
(٨٧) روح المعاني: ٢٠٢/٣ .
(٨٨) سورة الكهف، الآية: ٥٠ .
(٨٩) سورة الأنبياء، الآية: ٢٧ .

(٩٠) الكشاف: ٦٧٩/٢.

(٩١) ينظر: فتح القدير: ٣٤٦/٣، الدر المصون: ٥٠٧/٧، اللباب في علوم الكتاب: ٥٠٨/١٢ .

(٩٢) ينظر: أنوار التنزيل: ٢٨٤/٣، التبيان في إعراب القرآن: ٩٨/٢، الاستغناء في الاستثناء: ١٤٣ .

(٩٣) سورة البقرة، الآية: ١٣٢ .

(٩٤) سورة آل عمران، الآية: ١٠٢ .

(٩٥) ينظر: الكشاف: ٢١٧/١، الجامع لأحكام القرآن: ١٣٧/٢، أنوار التنزيل: ١٠٧/١، ٣١/٢، مدارك التنزيل: ٨٨/١، ١٧٢/١،

(٩٦) ينظر: روح المعاني: ٢،٢٣٥، التحرير والتنوير: ٣٠/٤ .

(٩٧) سورة البقرة، الآية: ٢٢٩.

(٩٨) ينظر: غرائب التفسير: ٢١٥/١، الجامع لأحكام القرآن: ١٣٧/٣ .

(٩٩) البحر المحيط في التفسير: ٤٧٠/٢، الدر المصون: ٤٤٦/٢، ٤٤٧، اللباب في علوم الكتاب: ١٣٦/٤، ورح المعاني: ٥٣٤/١ .

(١٠٠) ينظر: التبيان: ١٨٢/١ .

(١٠١) ينظر: البحر المحيط في التفسير: ٤٧٠/٢، الدر المصون: ٤٤٧/٢، اللباب في علوم الكتاب: ١٣٦/٤، روح المعاني: ٥٣٤/١

(١٠٢) الكتاب: ٣٩٠/١، وينظر: المقتضب: ٣٢/٢ .

(١٠٣) سورة النساء، الآية: ٩٢.

(١٠٤) ينظر: إعراب القرآن للنحاس: ٤٨٠/١،

(١٠٥) المصدر نفسه: ٤٨٠/١،

(١٠٦) ينظر: المحرر الوجيز: ٩٢/٢، إعراب القرآن لابن سيده: ٣١٣/٣.

(١٠٧) ينظر: التبيان: ٣٨٠/١.

(١٠٨) ينظر: الكشاف: ٥٤٨/١، مفاتيح الغيب: ١٨٠/١٠ إعراب القرآن لابن سيده: ٣١٣/٣، البحر المحيط: ٣٣٦/٣.

(١٠٩) إعراب القرآن لابن سيده: ٣١٣/٣، وينظر: البحر المحيط: ٣٣٦/٣.

(١١٠) ينظر: جامع البيان: ٣١/٩، مفاتيح الغيب: ١٨٠/١٠.

(١١١) الكتاب: ٣٩٠/١.

(١١٢) أحكام القرآن: ٦٠٢/١.